

المرتزقة خارج حسابات الحكومة الليبية الجديدة

تركيا غير مستعدة لإنهاء وجودها العسكري في ليبيا



الديببة غير معني بملف المرتزقة

ترقب لنتائج الانتخابات المحلية في طرابلس

وقال الناخب سالم الشريف "هذه الحكومة الجديدة إن شاء الله نتمنى لها الخير ولكن في كل مناصب الدولة الليبية وغير الليبية يفترض الكفاءة، والكفاءة هي التي تمسك زمام الأمور. ولكن في ليبيا تعودنا على المحاصصة الجهوية وهذا شيء مقيت، حتى الرسول (ص) نبذ القبيلة المقيتة، ولكن يفترض أن تتم توعية المواطن حول أهمية الشخص المسؤول الكفء مهما كان ومن أي مكان. وإن شاء الله من مدينة واحدة المهم يكونوا أكفاء ويتولون زمام الأمور. ونتمنى لحكومتنا الرشيدة القادمة التوفيق والنجاح إذا توفر لها سُبُل القوة الفاعلة على الأرض".

وأجريت الانتخابات البلدية منذ العام الماضي في مدن ليبية مختلفة منها مصراتة وغات ومن أخرى في الجنوب وليبيا منقسمة منذ عام 2014 بين إدارتين إحداهما في الشرق حيث توجد حكومة في بنغازي تدعمها قوات الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر والأخرى في الغرب حيث توجد حكومة "الوفاق" الوطني المعترف بها دولياً في طرابلس.

بالعاصمة طرابلس عن أمليهم في فوز المرشحين الذين يعتزمون خدمة البلد بصديق وفعالية.

وقالت الناحية الليبية، أسماء، لدى إدارتها بصوتها "وإحنا كلنا أمل في اللي انتخبناهم واللي رشحناهم يكون قلوبهم على البلاد ويخدمونا بكل صدق لأن إحنا الليبيين تعبنا من ناس مكنتش (لم يكن) قلبها على البلاد ونتمنى ذلك من كل قلبنا. فعلاً نحن عينا (تعبنا)، تعبنا كل الليبيين تابعين وهم غير حاسين بالوضع هذا ولهذا إن شاء الله بتحسّن الحال وندعو ربّي يولي علينا الناس خيارنا".

وقال الناخب محمد الكريو "من يريد أن يحكمنا أو يحكم ليبيا، لدينا مبدأ وهو الصندوق، بغض النظر عن مصروفنا على اللجنة، عندنا تحفظ على الاختيار، عندنا تحفظ على الرئاسي وعلى رئيس الوزراء، لكن في النهاية فيه نتيجة حتمية وصلنا إليها، لا حكم بالعسكر، لا رجوع للنظام السابق، بل بيننا، الأفضل بإذن الله حنختاروه (الذي سنختاره)".

طرابلس - لا يزال الترقب سيد الموقف لنتائج انتخابات طرابلس المحلية التي جرت السبت، وذلك في أعقاب انتخاب الفرقاء الليبيين لمجلس رئاسي جديد يرأسه محمد المنفي وحكومة مؤقتة برئاسة عبدالحميد الديببة.

وقالت اللجنة المركزية لانتخابات المجلس البلدية مساء السبت في مؤتمر صحفي إن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بلغت الـ 19 في المئة.

وأضافت اللجنة أن نسبة المشاركة توزعت بواقع 72 في المئة للرجال و 28 في المئة للنساء وذلك من مجموع أكثر من 39 ألف شخص يحق له الإدلاء بصوتهم.

وتوجه الناخبون الليبيون في طرابلس إلى صناديق الاقتراع صباح السبت لانتخاب قادتهم المحليين، وذلك بعد أن اختار المشاركون في المحادثات التي أجرتها الأمم المتحدة بسويسرا مجلساً رئاسياً جديداً ورئيساً للحكومة من أجل الإشراف على الإعداد للانتخابات العامة والرئاسية المقررة في ديسمبر القادم.

وعبر الناخبون الليبيون الذين أدلوا باصواتهم في الانتخابات البلدية

بالمرتزقة السوريين والعرب والعناد العسكري في مواجهة الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر خلال هجومه من أجل استعادة السيطرة على العاصمة.

وبينما تقر أنقرة بدعمها لحكومة الوفاق عسكرياً تنفي موسكو تقديمها لأي دعم لقوات الجيش.

وكانت تركيا قد وقعت اتفاقية للتعاون العسكري والاقتصادي مع السراج أثارت جدلاً واسعاً، ما جعلها تسعى لفرض أجنداتها من أجل ضمان انتخاب حكومة ومجلس رئاسي لا يقوى على المساس بنفوذها ودورها في ليبيا وفقاً لمراقبين.

وفي هذا الصدد، قال أقطاي، إن "الاتفاقيات التي أبرمتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية هي اتفاقيات دولية، ولن تتأثر بمواقف الحكومات الأخرى"، متابعا، "على الأطراف الليبية احترام بعضها البعض، وعدم السماح لأي أحد ليدخل بينها، كما عليها عدم إعطاء فرصة للانقلابيين بهدف إنجاز العملية السياسية واستمرارها"، لافتاً إلى ضرورة أن "يعلم الجميع أن ليبيا في ليبيا في وحدتها رغم الخلافات الموجودة بينهم".

ويرى المراقبون أن نجاح المسار السياسي الذي وضعتُه بعثة الأمم المتحدة للدعم إلى ليبيا يبقى رهين وقف التدخلات الأجنبية التي عمقت الخلافات بين الفرقاء الليبيين.

إلا أن نوايا الأطراف التي تدخلت بشكل كبير في الأزمة على غرار تركيا التي جلبت الألاف من المرتزقة إلى ليبيا تثير شكوكاً حول قدرة اتفاق وقف إطلاق النار وأجندة الأمم المتحدة على النجاح.

واتهم الناطق باسم الجيش الليبي، أحمد المسماري، مساء السبت تركيا بإرسال الكثير من المرتزقة إلى بلاده. مؤكداً الحاجة إلى حكومة تمثل كل الأطياف الليبية.

وأضاف المسماري في تصريحات صحافية أن "المجتمع الدولي عليه دعم مهام إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية السوريين أو من الجنسيات الأخرى".

إلى ذلك، لا تزال اللجنة العسكرية 5+5 ومقرها مدينة سرت، تكابد من أجل تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها حيث اتفقت مؤخراً على البدء في نزع الألغام تمهيداً لفتح الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغيرها، لكن يبقى ملف المرتزقة أحد أبرز الملفات التي تراوح مكانها بالنسبة إلى اللجنة.

وضع الرئيس الجديد للحكومة الليبية المؤقتة، عبدالحميد الديببة، ملف المرتزقة الأجانب خارج حساباته حيث تحاشى ذكرهم في أول كلمة له بعد انتخابه رئيساً للحكومة الجديدة وذلك بالتزامن مع تأكيد تركيا على أنها لن تغادر ليبيا، إذ قال مستشار الرئيس التركي ياسين أقطاي إن الحكومة الجديدة لا تعارض الوجود العسكري لبلاده في ليبيا.

ستكون مرغمة على العمل وسط المرتزقة الذين استنجدت بهم أطراف الصراع في وقت سابق.

وعكست تصريحات لمستشار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بشأن دور أنقرة في ليبيا هذه الرغبة في الإبقاء على المرتزقة الذين لم تنتج بعد اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في إرغام الفرقاء على البدء في سحبهم.

وفي التصريحات التي لم تفاجئ المراقبين لاسيما في ظل فشل اللجنة 5+5 في تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها وأبرزها إخراج المرتزقة من ليبيا، قال ياسين أقطاي، مستشار الرئيس التركي، إن "الحكومة الليبية الجديدة تدعم دور أنقرة في ليبيا، ولا تعارض الوجود العسكري التركي في البلاد".

وأضاف أقطاي، في تصريح لوكالة "سبوتنيك" الروسية، أن الاتفاقيات التي كانت قد عقدها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية السابقة، برئاسة فايز السراج، والوجود العسكري التركي في ليبيا لن يتأثر باختيار الحكومة المؤقتة الجديدة.

وأوضح أن "تركيا تتواجد في ليبيا بدعوة من الشعب الليبي وحكومة الوفاق، والحكومة المؤقتة الجديدة لا تعارض هذه الاتفاقيات ولا الوجود التركي في البلاد، بل على العكس تدعم الدور التركي هناك".

وتابع مستشار الرئيس التركي "أن اختيار الحكومة الجديدة في ليبيا جاء بعد التوصل إلى تفاهات عبر عملية حوار معروفة، وتركيا ترحب باختيار الحكومة الجديدة وترآه أمراً إيجابياً نظراً لاقتراب الشعب الليبي من الاستقرار وتعزيز الحوار الداخلي في البلاد".

مضيفاً أنه "تم تأسيس نظام رئاسي يشمل الغرب والشرق والجنوب في البلاد ونأمل أن يعكس هذا الأمر إيجابياً على الساحة في البلاد".

الشعب الليبي يتبنى رؤيتنا في ليبيا وهذه الرؤية هي الوحدة السياسية للبلاد وإدارتها من قبل الليبيين، وحالياً تم اتخاذ خطوة وثيقة وقوية بهذا الاتجاه، وبهذا المعنى نحن ندعم العملية".

وكانت تركيا قد تدخلت مباشرة في ليبيا من خلال دعم حكومة الوفاق

تونس - بدأت ملامح الفترة المقبلة التي ستكون انتقالية في ليبيا تتضح شيئاً فشيئاً بعد انتخاب السلطة الانتقالية الجمعة الماضية، التي أفرزت وجوها مقربة من أنقرة على غرار سفير ليبيا السابق لدى اليونان الذي طردهت أثينا عقب توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا محمد المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي ورجل الأعمال المصري عبدالحميد الديببة رئيساً للحكومة المؤقتة.



وفي أول كلمة له في أعقاب انتخابه رئيساً للحكومة المؤقتة نقّاد الديببة الطرّق إلى ملف المرتزقة والمليشيات حيث تعهد السبت بـ "العمل على دعم دور المرأة وإتاحة الفرصة للشباب للإسهام في بناء مؤسسات الدولة ومدّها بالمساء والكفاءة الجديدة".

مشهداً على أن حكومته "حريصة على الإيفاء بالتزاماتها"، في إشارة إلى الاستحقاق الانتخابي المقرر في ديسمبر المقبل.

ويبدو أن نوايا الأطراف الدولية التي دعمت فرقاء ليبيا نتجته نحو فرض بقاء المرتزقة في البلد الذي مزقته الفوضى خاصة أن تركيا سارعت إلى الترويج بأن الحكومة الجديدة لا تعارض الوجود العسكري التركي هناك، علاوة على دعمها لدور أنقرة.

ويرى متابِعون أن التفاهات الأخيرة التي جرت في ملتقى الحوار السياسي الليبي، والتي توجت بانتخاب مجلس رئاسي جديد وحكومة مؤقتة سيقدوان المرحلة الانتقالية حتى تنظيم انتخابات عامة في ديسمبر القادم، لن تُنهى التدخلات الأجنبية العسكرية لذلك

المشييشي متهم بـ«التسلط» للبقاء في الحكم

وتابع "ما أشبه الليلة بالبارحة وكان التاريخ يعيد نفسه، إذ نلاحظ اليوم بوضوح لا لبس فيه الدفع في اتجاه إعادةنا إلى مربع العنف من جديد عبر التحريض وتوتير الفضاضات العامة والاستهداف المنهج للمؤسسات من أجل التمكين والاستيطان في مفاصل الدولة".

وأكد أن "إخفاق الائتلاف الحاكم في إدارة الشأن العام وتحقيق الحد الأدنى من مطالب الشعب دليل قاطع على فشله مثل سابقيه في فهم الواقع وإيجاد الحلول المناسبة، لذلك نجدهم مرة أخرى يلجأون إلى العنف بدلاً للحوار، ويهيئون إلى التسلط سبيلاً للاستمرار في الحكم (...)

ولكن لن يبرؤوا، فقول الشعب الوطنية الحية بمناضليها ومنظماتها الوطنية واقفة وثابتة على المبدأ وفقّة للشهداء، لا تسام على الحقوق والحريات".

وجاءت تصريحات الطوبوبي في أعقاب مسيرة وطنية شارك فيها الآلاف وجابت شوارع وأنهج العاصمة تونس قبل أن تشهد تدافعاً بين الأمن والمحتجين. وعبرت الجمعية التونسية للمحامين الشبان عن استنكارها الشديد لما وصفته بـ "التعامل الأمني مع احتجاجات يوم السبت واستعمال العنف ضد المحامين"، محملة المسؤولية للمشييشي بصفته وزيراً الداخلية بالنيابة، مؤكدة أنها رفعت شكايته جزائية على المشييشي للإلزام بجريمة الاعتداء بالعنف الشديد والتهديد بما يجب عقاباً جنائياً والمشاركة في ذلك".

تونس - تصاعدت في الأيام الماضية الانتقادات للحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي على خلفية طريقة تعاملها مع الاحتجاجات، لاسيما أن المسيرة الوطنية التي شارك فيها الاتحاد العام التونسي للشغل و 66 حزبا وجمعية أخرى، السبت، إحياء لذكرى اغتيال القيادي البارز شكري بلعيد شهدت مناوشات بين قوات الأمن ومحتجين بينهم محامون.

ومساء السبت، اتهم نورالدين الطوبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، الائتلاف الحكومي بالتسلط من أجل الاستمرار في الحكم.

وأضاف الطوبوبي خلال احتفالية سنوية إحياء لذكرى اغتيال بلعيد الذي قُتل يوم 6 فبراير من العام 2013 "لقد كان بلعيد صوت من لا صوت لهم من الفقراء والمهمشين والمضطهدين من كل أطراف الشعب، وكان أول من حذر التونسيين والتونسيات من الانزلاق إلى مربع العنف، وظل خلال مسيرته مدافعا شرسا عن قضايا الاتحاد العام التونسي للشغل مؤمنا بمبادئه التأسيسية وقيم الشفاعة فيه، محاميا متطوعا لا يكل ولا يمل من الدفاع عن النكابين والعمال حتى أدرك أعداؤه وخصومه قوة وعيه وعمق ثقافته وصديقته، فاعتبروه خطرا على مشروعهم المعادي للدولة الوطنية والمرتبطة بمحاور إقليمية ودولية".

تعذيب طالب يثير موجة غضب في الجزائر

بيان مشترك، "التعذيب" و"التطبيع مع العنف إلى درجة مقلقة" في الجزائر.

وكان وليد نقيش قد أوقف في 26 نوفمبر 2019 في الجزائر العاصمة خلال مسيرة أسبوعية لطلاب "الحراك"، الحركة الاحتجاجية المناهضة للنظام التي ولدت في فبراير 2019.

وتقول اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين إن نحو 80 شخصا سجونون حاليا في الجزائر على خلفية احتجاجات "الحراك" أو مسائل الحريات الفردية.

وتأتي هذه المستجدات في وقت تتزايد فيه الدعوات إلى الظاهر في الجزائر مع اقتراب انطلاق الحراك الشعبي الثانية، الذي حال دون تمكن الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة من الترشح لعهدة رئاسية خامسة.

والأحد دعا الجيش الجزائريين إلى "وضع مصلحة البلاد أولا"، مشيراً في عدد جديد من مجلته الرسمية إلى أن "الجزائر مستهدفة من قبل أطراف أجنبية لم يرق لها ذلك النهج الوطني والسيادي الذي تنتهجه في ظل عالم ما فتى يشهد في المدة الأخيرة تحولات وتحديات وتهديدات تستهدف الدولة الوطنية في الصميم".

وأضاف أن "الجزائر الجديدة التي تزعج هذه الجهات المقصودة، ترفض أي وصاية من أي جهة كانت أو إملاءات أو تدخل أجنبي مهما كانت طبيعته أو شكله، ذلك لأن الجزائر التي دفعت ثمنا باهظا لاسترجاع سيادتها لا تقبل أبداً المساس بهذا المبدأ الراسخ لدى الشعب الجزائري".

وأثار كشفه عن الانتهاكات استياءً، وانتشر مضمون شهادته على نطاق واسع في بعض وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي وسط تزايد الدعوات إلى إجراء تحقيق. ولم يصدر عن السلطات أي تعليق.

وقال سعيد صالح نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان "طلبنا إجراء تحقيق مستقل وفتح تحقيق جنائي لتحديد المسؤوليات".

وأوضح أن هذا الطلب يأتي بعد "التصريحات الخطيرة" لوليد نقيش أثناء محاكمته.

واستنكرت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين والتشبيكية الوطنية لجامعات الجزائر من أجل التغيير في

والجرائم - فجرت شهادة طالب جزائري من المؤيدين للحراك قال إنه تعرض للتعذيب على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال فترة سجنه، سخطاً في الجزائر تزامناً مع تهايب البلاد لإحياء الذكرى الثانية للحراك الشعبي الذي اندلع في 22 فبراير من العام 2019.

وقال وليد نقيش (25 عاماً) الذي أطلق سراحه حديثاً بعدما أمضى أكثر من عام في الحبس الاحتياطي، لصحيفة "ليبتيه" اليومية الناطقة بالفرنسية "عشت في الجحيم".

وأضاف الطالب في المعهد الوطني العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية، "تحملت الكثير خلال هذه الأشهر الـ 14 في السجن، وخصوصاً الأيام الستة التي أمضيتها في ثكنة بين عكنون" المعروفة بـ"مركز عنتر" والواقعة في الجزائر العاصمة.

وتابع "كان على الكثير من الضغط بعد العبور المؤلم والذي طال في هذا المكان الخفيف، مثلت أمام قاضي التحقيق بمحكمة باب الوادي (شمال الجزائر العاصمة) قبل إيداعي سجن الحراش".

وكان نقيش قد أفرج عنه الأربعاء بعد الحكم عليه بالسجن ستة أشهر نافذة بتهمة "توزيع وحيازة منشورات تمسّ المصلحة الوطنية".

وطالب المدعي العام في محكمة الجنايات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة الإثنين، بعقوبة السجن مدى الحياة بحق الطالب الذي كان يلاحق بتهمة "التامر على الدولة"



جزائريون فقدوا حريتهم بسبب الحراك